الديمقراطية والعدل والمساواة يشكّل شهادة تقدير لشعب ناضل من أجل حق تقرير المصير... ان هذا الاعلان يشق الطريق، أيضاً، للاعتراف المتبادل مع اسرائيل، لأن هذا الاتفاق سوف يتمّ بين دول». وندّدت اللجنة، بشدة، بحكومة اسرائيل على ردّها السلبي الرافض لليد الفلسطينية الممدودة للسلام. ودعت قوى السلام في اسرائيل الى البدء بنضال عنيد ومثابر ضد السياسة الخطرة التي تنتهجها الحكومة الاسرائيلية، التي من المحتمل ان تتسبب بحرب جديدة (**عل همشمار**، ١٦/١١/١٩٨٨).

وفي السياق ذاته، بعثت «حركة ٢١ عاماً على الاحتلال» ببرقية تهنئة الى الزعماء الفلسطينيين في المناطق المحتلة قالت فيها: «في الجزائر أُسّست الدولة الفلسطينية... اعلان الجزائر هو خطوة حاسمة نحو السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط والمصالحة بين الشعوب... ما زلنا ننتظر اعترافهم الواضح والصريح باسرائيل ونبذهم للارهاب... وبصفتنا متمسكين بنهج الحركة الصهيونية التي ناضلت من أجل حق تقرير المصير للشعب اليهودي، فاننا نرحّب بخطوتكم نحو تقرير المصير للفلسطينيين واقامة دولة فلسطينية الى جانب دولة اسرائيل. ان حكومة اسرائيل تتجاهل، عن سبق اصرار، روح الواقعية التي تجلّت في الجزائر، لكي تخلّد الاحتلال والقمع في المناطق المحتلة. نعاهدكم على الاستمرار في النضال ضد هذه السياسة، وضد اهداف حكومة اسرائيل، والسير نحو خلق اجواء الودّ في اسرائيل من اجل مدّ يد السلام الى الحركة الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

وتقاطعت مع هذه المواقف ادارة الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح)، لكن دون ابداء تحفظات، حيث رحّبت بقرارات الجزائر، معتبرة اياها ذات أهمية تاريخية بالغة، لكونها صادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني. ويعتقد «راكح» بأن ليس لدى حكومة اسرائيل أي تبرير منطقي لرفض مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط بمشاركة م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. واعتبر ان قرار اقامة دولة فلسطينية، سوية مع المطالبة بعقد مؤتمر دولي للسلام على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، يساعد كثيراً قوى السلام في اسرائيل للنضال من أجل اعتراف اسرائيل بـ م.ت.ف. والانسحاب من المناطق المحتلة واقامة دولة فلسطينية الى جانب اسرائيل، من اجل المستقبل السعيد لكلا الشعبين (**المصدر نفسه**).

الاحزاب الدينية

اجمعت الاحزاب الدينية الاسرائيلية على رفض قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، وشكّكت في مصداقيتها. فقد قال زعيم الحزب الديني القومي (المفدال)، افنير شاكي: «ان اعلان الاستقلال الفلسطيني لا يتضمن أي سند قضائي أو عملي، اضافة الى ان وزنه السياسي صغير جداً. بشكل عام، لم يقصد من الاعلان سوى كسب الرأي العام... وهو يتناقض، بشكل لا يقبل التأويل، مع اتفاقيتي كامب ديفيد، اللتين لا تتضمنان أي ذكر لاقامة دولة فلسطينية في [الضفة الغربية] وقطاع غزة». ووصف شاكي الاعلان بأنه «نمر من ورق، وان الردّ القاطع عليه من جانب حكومة اسرائيل، سوف يعبّر عنه عبر زيادة الاستيطان في [الضفة الغربية] وغزة، وتكثيف المستوطنات القائمة وزيادة عدد سكانها» (**هاتسوفيه**، ١٦/١١/١٩٨٨).

شاركه في هذا الرأي زعيم حركة «شاس»، الحاخام اسحق بيرتس، الذي قال: «من الصعب، حالياً، التطرق الى الموضوع، لأننا لم نحصل الاّ على اجزاء من اعلان الجزائر. غير ان الاعلان، بحد ذاته، يبدو وكأنه اعتراف غير مباشر باسرائيل... ومن الواضح انني أعارض، كلياً، اقامة دولة فلسطينية، لأن مثل هذه الدولة سوف تكون بمثابة السرطان في جسم اسرائيل» (**يديعوت أحرونوت**، ١٧/١١/١٩٨٨).

أما حركة غوش ايمونيم الاستيطانية الدينية، فقد أعلنت «ان الرد الصحيح على اعلان الاستقلال الفلسطيني في الجزائر، هو عبر دفع وتيرة الاستيطان، والسير قدماً في تطوير المستوطنات القائمة، ورفض المؤتمر الدولي، والقضاء على الانتفاضة» (**عل همشمار**، ١٧/١١/١٩٨٨).

آراء وتعليقات أخرى

شغل اعلان الاستقلال والبيان السياسي الفلسطيني حيّزاً في الحياة السياسية الاسرائيلية أبعد مدى